

طالبات السكن بجامعة صنعاء يشكون تدخل الأمن

بالإضافة إلى تسرب الغاز، وعدم صيانة الأنابيب منذ زمن طويل، وتعمل الدائرة الكهربائية، وازدحام السكن. وطالبت المناشدة الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والحقوقيين والاعلاميين مناصرة الطالبات في معالجة الوضع في السكن الجامعي.

كشفت مناشدة طالبات سكن جامعة صنعاء عن تدخل جهاز الأمن السياسي في أمور طالبات السكن مطالبات «بحرس مدني». وقالت الشكاوى إن السكن يعاني من عدم توافر ابسط مقومات الحياة أهمها الماء المقطوع منذ شهر رمضان،

الاثنين: 14 / 1 / 2013م
الموافق: 2 / ربيع أول 1434 هـ
العدد: (1644)

الميثاق

على طريق الحل

مؤتمر الحوار.. هل ينهي زواج الصغيرات؟!

زواج الصغيرات (القاصرات) واحدة من القضايا الاجتماعية المستعصية والتي ظلت عالقة كونها قضية خلافية رغم ما أثير حولها من لغط شديد.

لا خلاف أن الزواج هو سنة الحياة لحفظ النوع البشري، لكن لا نجد عائقاً يستطيع أن ينفى وقوع الظلم في زواج القاصرات، فالقاصرة إذا وقعت ضحية زواج كهذا فإن ذلك يعني أنها لم تستشر في مستقبلها وتلك مسؤولية يحملها بالدرجة الأولى ولي الفتاة القاصرة التي ينبغي عليه تحري مصلحتها كشرط لصحة ولايته عليها:

كتب / عبدالفتاح الأزهرى

ميزان القوى مصالح ومطامع..!

فيروز محمد علي

كثيرون هم من يتساءلون مع من أكون.. وكثيراً ما أجيب اننا لست سوى مواطنة يمنية عادية بسيطة تتقن حين تقام الثورات على الوادي المقدس ان يحيطه النور وتضيئه عقول كالمشهد وقامت كالتخليل تلتف حولها لآكل من خيراتها طرباً عليها بعقلي مستنيرة لا تطمح لا سلطة ولا ثروة كل ما تريده لنا هو العيش والحياة بحرية وكرامة ورؤوسنا مرفوعة لا نتحني لعواصف الظروف ولا نقلع من جذورنا بهجبة قبل ان ياذن الله بذلك..

بعيداً عن التهديد والوعيد والتكئيل التي تحاصرني دائماً ولا ينحني رأسي إلا للخالفه أذكر بعضاً من أدوات الاستعمار والاستحمار.. وسليلته وطرقة وآلية تنفيذه.

أولها وأهمها ميزان القوى.... وكما قيل قديماً القوة المفرطة مفسدة .. حين تظهر القوة المفرطة في أي نظام سواء أكان سياسياً أو اقتصادياً أو بيئياً أو اجتماعياً.. سرعان ما يبدأ الفساد يحل في ذلك النظام نتيجة فرض قانونها الخاص .. وهذه الفكرة قامت عليها بعض فلسفات القرن العشرين حيث اعتبرت أن القوانين هي للأقوياء فقط .. وجعلت البقاء للأقوي، ومن هنا ظهرت فلسفات أخرى تحارب هذه الفكرة وكبح جماحها كي لا تتغفل لا المجتمعات.. لهذا وضعت الدساتير في جميع البلدان للحد من تركيز القوة داخل البلدان.. وهذا ما يلاحظ في الدول الديمقراطية التي ترفض نتائج انتخابات إذا فاز طرف بأغلبية ساحقة يتم منح مهلة حتى تجتمع باقي الأحزاب ضمن كتلة معارضة بنسبة معينة يحددها الدستور..

وهذا الأمر ينطبق على فكرة اللقاء المشترك في بلادنا حيث اتحدت أحزاب المعارضة لمواجهة الحزب الحاكم، وهذا الاعتبار لا يطبق في بعض الدول مثل مصر.. عندما تم حل الحزب الحاكم وسط معارضة بعض السياسيين الذين كانوا ينطقون من ذلك المفهوم حول الثورة.. وهذا ما عبر عنه أحد قيادات المشترك في بلادنا المعارض (الدكتور) محمد عبدالمكوكل، بأنه ضد حل الحزب الحاكم حتى لا يנהار ميزان القوى السياسي في اليمن.. كما عارض سحب الصواريخ من قوات الحرس لما له من أثر يهدد إضعاف القوى العسكرية في اليمن.. لم يكن يوماً الصراع الدائر في اليمن هو بين الجيش والمواطنين وإنما كان صراع القوى السياسية على السلطة والثروة ومن يمتلكها ويسيطر عليها.. من الجلي والواضح لدى الكثير من السياسيين أن الحوار الوطني يكون بين القوى السياسية الداخلية، ومن وراء الشاشة تدخل القوى السياسية الخارجية.. فلا أعلم كيف تحول هذا الحوار الوطني الى الحوار الوطني ك(الجمار يحمل أسفاره).. فكل من لديه مشكلة خاصة أو عامة أدرجها ضمن نقاط الحوار.. بينما كان الأجدد بنا أن ندرج أهم النقاط وهي القضية الجنوبية.. ذاك الجنوب الذي كان ذات يوماً وطناً ذو سيادة مستقلة بكل ما يحويه وتخلي عن سيادته من أجل توحيد اليمن وشعبه ولكن إنتهكت حقوقه وصارته كركام وكبيريلو.. ولم يوضع أدنى اعتبار له من قبل المعدلين عليه حقاً وكثراً..

وكما يقال لو كانت جرك تحت الحجر فاسحبها بيصر..

ومن ضمن إدراج القضية الجنوبية ضمن نقاط الحوار، لا بد من إدراج قضية صعدة وما يحدث فيها من إرهابات واختلالات طائفية ومجازر دينية.. وكذلك قضية تهامة وما يحدث فيها من نهب وسلب وأسر واعتداءات غير طبيعية للأراضي والبشر..

وإدراج قضية المرأة اليمنية فهي لم يخلقها الله عبثاً فقط للزواج والإنجاب ولكنها شقيقة الرجل وهي نصف المجتمع ولا بد من إنصافها وعدم هضمها حقوقها الكفولة في الدين والدستور.. من حقها أن تثبت جدارتها إن فازت على الرجل في مختلف مجالات الحياة، لا أن يجعلوا منها عبدة وتحارب بشراسة لا موجب لها.. فالمرأة التي تهز بيدها اليمن هندول الطفل، تهز بشمالها العالم.. ولنا في الماضي من النساء عبدة وخبرة..

أذكر قضية القوى السياسية التي خرجوا مسالمين مطالبين بحقوقهم المكفول قانوناً ودستوراً وشرعاً أن يدبر جوارحهم من الحوار، فكثير منهم من خرج بحسن نية للتغيير للأفضل وللمستقبل أجمل لكنهم منيوا بالأمة أمل حين لم يدركوا أن من يدبر الدول هم القوى السياسية الداخلية والخارجية..

أذكر قضية جرت بين أوروبيي وعربيي فقال الأوروبي للعربي ماهو طموحك.. فقال العربي أطمح أن أكمل دراستي وأحصل على وظيفة جيدة وأبني بيتاً وأتزوج..

فنظر اليه الأوروبي مستغرباً وقال له ذاك حقه المكفول دستورياً وقانونياً وشرعاً فلا جدال فيه.. فآين طموحك من ذلك كله.. فقال: من المؤسف لم تجعل الدولة لنا أي طموح غير ذلك وكثير منا لم يستطيع تحقيق هذا الحق فقد استخدمت سياسة الإلهاة والبحث عما يسد الرميح والعيش دون الحاجة للتبر.. اطلب بشدة وقوة أن يدرج حق ابنائنا في اليمن حياة كريمة سوية فذاك حقه..

حين تتفق القوى السياسية على هذه النقاط المهمة فما بقي من فريعات من الأمور فإنها تحل مباشرة من الجهات المعنية.. فلا داعي إن تحمل الحوار الوطني فوق طاقته فلا يستطيع السير والنهوض بالأمة نحو طريق النجاة والسلام والكرامة.. فهل نعي ما يعنيه الحوار الوطني ام أن ماساة وطني ستظل كالتور يجر بالساقية!!

صورة مع التحية للقوى السياسية الداخلية والخارجية، واللجنة المعنية بالحوار الوطني، ولشعبنا الجميل العظيم.



(14%) من الفتيات في اليمن يتزوجن قبل بلوغهن سن الخامسة عشرة

التعليم ومحو الأمية من أهم الاستراتيجيات الفعالة لحماية الأطفال من الزواج المبكر والقسري والقهري!!

كما أن مرحلة الرشد العقلي لا ينبغي عزلها عن مرحلة النضج الجسدي، ولا ينبغي تغليب مرحلة النضج الجسدي على غياب أو تأخر الرشد العقلي والتي قد تبدأ مع بداية النضج الجسدي في أوساط أدبية.. وكذا قضية تهامة وما يحدث فيها من نهب وسلب وأسر واعتداءات غير طبيعية للأراضي والبشر..

المنطقية لأن سن (١٨) سنة بالنسبة للمرأة تكون معه قد استكملت نضجها الجسدي الذي يجعلها قادرة على الإنجاب السليم دون مخاطر، والنضج العقلي الذي يمكنها من حسن اختيار شريك الحياة والتأسيس لأسرة مستقرة والقيام بواجبها على أحسن وجه.

مبررات واهية

ويوضح الدكتور العودي مبررات المعارضة لتحديد سن الزواج ب(١٨) سنة بالنسبة للفتاة وإجازة ما دون ذلك دون تحديد، وأهم حجج ومبررات هذا الطرف هو النضج الجنسي (سن البلوغ) والذي يصبح معه الرجل والمرأة عرضة لارتكاب الخطيئة ما لم يمتدح لهم المشروع، حيث يرى هذا الطرف أن سن النضج الجسدي والجنسي يتم قبل سن ١٨، غير أن الشيء غير الواضح وغير المحدد في موقف هذا الاتجاه هو أنه وبالرغم من موقفه برفضه لتحديد سن الزواج، إلا أنه لا يقدم حداً أدنى للزواج يمكن البناء عليه.

الخلاصات:

وتذهب بعض الدراسات إلى أن مرحلة النضج الجسدي والجنسي المقترنة بالحاجة الغريزية تتجدد وفقاً للظروف المنافية والمعيشية وفي إطارها الزمني العام هو ما بين نهاية السادسة عشرة والثامنة عشرة، وعلى المشرع أن يقرر الموعد المناسب في كل منطقة أو وسط اجتماعي على حدة وفقاً لظروفه المناخية والمعيشية.

قد ارتفعت كذلك بسبب الشعور بالمسؤولية لدى العائلات المستضيعة، وأشارت اليونسيف إلى أن معدل الإصابة بفقر الدم لدى الإناث الحوامل في الوقت الراهن يبلغ (٥٨٪)، وأنه بالنظر لانتشار زواج الأطفال لا يبرح أن تستكمل العديد من الإناث -اللأئي ك- يعانين من نقص التغذية كمرآهات- نموهم قبل الحمل الأول، وأكدت خطورة زواج الأطفال على المرأة لأنها تخاطر بالحمل المبكر الذي يسحب المغذيات التي يحتاجها جسدها لينمو بشكل صحيح.

الموقف الاجتماعي

ويرى الدكتور حمود العودي -استاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء في دراسة له بعنوان الموقف الاجتماعي من تحديد سن الزواج الاجتماعي ان هذه القضية خلافية في المجتمع بين من يريد تحديد السن المناسب (١٨) سنة ومن يصر على رفض ذلك ميلاً إلى جواز الزواج قبل هذه السن، وبصرف النظر عن المنحى السياسي أو الديني الذي يستند اليه كل طرف بحق أو بدون حق، يبقى السؤال الذي يجب الإجابة عليه هو: ما الأهداف والمقاصد الحقيقية وراء موقف كل من الطرفين؟ ثم ما الموقف الاجتماعي من المسألة والبعيد عن المنحى الذي يتمترس خلفه كل طرف وإن كان تحت مظلة دينية.

ويجيب العودي على هذا السؤال ومبررات دعاء تحديد سن الزواج ب(١٨ أو ١٩) سنة بأن هذا الاتجاه يستند إلى جملة من الحجج

ولا يوجد عمر أدنى للزواج في اليمن، ففي العام ١٩٩٩م أبطل مجلس النواب المادة (١٥) من قانون الأحوال الشخصية الذي يحدد العمر الأدنى للزواج بالنسبة لكلا الجنسين عند (١٥) عاماً، وعقب مراجعات هدفت لمواءمة التشريعات اليمنية مع معايير حقوق الطفل العالمية، أجريت تعديلات لاعتبار سن (١٨) حداً أدنى للزواج، ومع ذلك صوتت الأغلبية النيابية في البدء لتحديد سن الزواج ب(١٧) سنة، ثم قام نواب متشددون باستخدام إجراء برلماني لتجميد مسودة القانون ولم يحرز أي تقدم حتى الآن.

زواج قسري

وبحسب تقارير حكومية وآخر لمنظمة (اليونيسيف) فإن الاضطراب (الصراع) المدني قد فاقم من المشاكل الموجودة أصلاً بما فيها زواج الصغيرات، حيث ترك الاضطراب المدني المطول وحالة الصراع في اليمن التي رافقها انهيار الخدمات العامة ومحدودية فرص تحسين الدخل للكثير من الأسر التي ترتفع في الفقر المدقع مع تعرض الأطفال لمزيد من العنف والإساءة والاستغلال، وتشير (اليونيسيف) إلى أن زواج الأطفال وأوساط الفتيات يعتبر بحسب التقارير آلية تأقلم وحماية صحية عند الكثير من الأسر، وبينت أنه في شمال البلاد رفع النزوح من احتمالات (زواج الأطفال) القسري إذ أن ثلث أولياء الأمور عبروا عن تأييدهم للزواج المبكر كإلية للحماية مع الحوافز المالية أثناء النزوح كوسيلة لتخفيف عبء الفقر، وقد تكون معدلات زواج الأطفال القسري

202 طفل يماني يواجهون عقوبة الإعدام

تخوض منظمات غير حكومية معركة قضائية مع السلطات لوقف أحكام إعدام بحق عشرات من القاصرين الذين لم يبلغوا سن الثامنة عشرة.

وكان تقرير حقوقي يماني صادر عن تحالف منظمات مهتمة بالطفولة كشف عن أن 202 طفل يماني يواجهون عقوبة الإعدام، بينهم 26 طفلاً صدرت بحقهم أحكام نهائية، فيما 176 آخرين معرضين لتلك العقوبة.

وكان وزير العدل مرشد العرشاني نفى مؤخراً وجود أحكام بإعدام أشخاص دون سن ١٨، وذلك في تصريحات استغرقت



«سعودي» في «التسعين» يتزوج فتاة يمنية تبلغ من العمر 15 عاماً

في محافظة الحرح، أثار زواج عجوز سعودي يبلغ من العمر ٩٠ عاماً، من فتاة مراهقة صغيرة عمرها ١٥ عاماً، من أب يماني وأم سعودية، بعد أن دفع لأسرتها مهرًا بلغ ٦٥ ألف ريال سعودي، وقد لاقى هذا الزواج الكثير من الانتقادات الحادة، وواجه إدانات واسعة من منظمات حقوق الإنسان ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، في المملكة العربية السعودية.

الفتاة المذمورة أغلقت على نفسها الباب ومنعت زوجها من الدخول إلى حجرة النوم ليومين متتاليين، قبل أن تهرب وتعود إلى منزل والديها. العجوز كان مَصْرًا على أن زواجه من الفتاة قانوني وصحيح تمامًا، خاصة بعد ما دفعه من مهر كبير، كما هدد أسواره بمقاضاتهم إذا لم يعيدوا له الفتاة، ويعيدوا له المهر الذي دفعه. معاناة تلك الفتاة، أثار انتقادات كثيرة من المواطنين السعوديين، الذين انتقدوا على موقع «تويتر» والذي الفتاة، اللذين أعطياها لرجل يكبرها بعدة عقود.

وحثت سهيلة زين العابدين -عضو الجمعية الوطنية السعودية لحقوق الإنسان- السلطات السعودية على التدخل في أقرب وقت ممكن، لانتشال الفتاة من تلك المعاناة، وأضافت أن الزواج في الإسلام يجب أن يستند على التراضي، وهو ما ظهر عكسه عندما تحركت الفتاة من تلقاء نفسها وأغلقت الحجرة عليها، كما حثت أبويها المسؤولية الكاملة عن تزويجها لرجل في سن جهدها الأكبر.